

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شهدت الإعتمادات المرسمة بقانون المالية لسنة 2025 بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية تراجعا مقارنة بالسنوات الماضية ويعود ذلك إلى ضعف إستهلاك إعتمادات البرنامج المذكور من قبل الولايات وعدم تقييم الولايات لطلبات في فتح الإعتمادات إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط

حسب الصيغ المعمول بها في المناشير المنظمة للبرنامج والتي تستوجب مصادقة المجلس الجهوي على مقترحات المشاريع وذلك بإعتبار المرحلة الإنتقالية بعد إحداث مجالس الأقاليم والولايات.

◀ وفيما يلي مقارنة بين الإعتمادات المرسمة بقوانين المالية والإعتمادات المفتوحة للمجالس الجهوية بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية (عنصر تحسين ظروف العيش) وذلك خلال الفترة 2025-2020:

الوحدة: الألف دينار

السنة	الإعتمادات المرسمة بقانون المالية لعنصر تحسين ظروف العيش	الإعتمادات المفتوحة للمجالس الجهوية
2020	350 000	162 393
2021	350 000	287 330
2022	329 000	145 193
2023	329 000	235 042
2024	300 000	290 699
2025	250 000	-

في حين بلغت الإعتمادات المفتوحة لفائدة المجلس الجهوي لولاية بن عروس ما يلي:

الوحدة: الألف دينار

السنة	الإعتمادات المفتوحة بإعتبار بقايا السنة الفارطة	الإعتمادات المستهلكة	نسبة الإنجاز	الإعتمادات المتوفرة
2020	11 787	8 125	69 %	3 662
2021	19 743	12 388	63 %	7 355
2022	10 788	2 711	25 %	8 077
2023	17 706	8 758	49 %	8 948
2024	20 021	3 621	18 %	16 400
2025	16 400	255	2 %	16 145

والسلام
الحج

وزير المالية
م. شكلا شلامية الخالدي